

في الواجهة

رئيس المجلس:
وقعنا في ما حذرت منه

انتخاب رئيس الجمهورية، رفضوا وقالوا انها شروط مسبقة على الرئيس. الآن لا حكومة ولا يريدون قانون انتخاب جديداً. لا بل يقولون انهم غير قادرين على وضع هذا القانون. ما حذرت منه في ما مضى وقعنا اليوم في محظوره. ألم أقل مرة قلوبهم مع قانون الستين وسيوفهم عليه. يريدونه ولذلك يحولون دون الاتفاق على آخر».

على ان بري يلاحظ، في ضوء ما قاله وزير الداخلية، ان الذهاب الى الانتخابات بالقانون النافذ «الذي اعراضه وساقاومه سيضعنا، ليس العهد فقط بل نحن جميعاً، امام الشعب اللبناني الذي يرفضه تماماً، وهو ما كشفتها الاحصاءات اخيراً».

هل يعتقد ان كلام المشنوق يلزم الافرقاء؟

يجيب رئيس المجلس: «اعوذ بالله. كلنا ضد. سبق ان اتفقت مع الرئيس ميشال عون على مبدأ قانون جديد للانتخاب، وانا وحركة امل اتفقنا وتكتل التغيير والاصلاح وتحديداً الوزير جبران باسيل قبل الانتخابات الرئاسية على وضع قانون جديد، وتحديثنا في بعض التفاصيل التي تركزت على افكار اقترحتها تعتمد التأهيل على القضاء والنسبية على لبنان دائرة انتخابية واحدة. وافق الوزير باسيل. طلبت منه ان يأتي الي بموافقة القوات اللبنانية عليه كي ابشر التحرك، فذهب ولم يعد».

الا ان بري يقول انه لم يسمع من الرئيس المكلف، قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها، اي موقف من قانون جديد للانتخاب سوى قوله له انه يخوض في هذا الموضوع بعد انتخاب رئيس للجمهورية.

انتخاب رئيس المجلس: «قانون الستين لا يضر بي. عام 2013 عندما كان هناك تحضير للانتخابات النيابية قبل تأجيلها والتמיד للمجلس، ترشحت وقررت بالتركيز. من تسعة مرشحين فازوا بالتركيز في كل لبنان سبعة في لأحتي».

على انه اعاد تأكيد تمسكه بقانون يعتمد النسبية، مشيراً الى ان عون، قبل انتخابه رئيساً، ابلغ اليه موافقته على اكثر من صيغة لقانون انتخاب جديد وفق النظام النسبي: الدائرة الواحدة، المحافظات الخمس، مع الدوائر (13)».

سبيل الوصول الى هذا الهدف يتأخر تأليف الحكومة ويسهل امرار مزيد من الوقت الضائع. ان ذلك لا تعود ثمة اهمية للخلاف الناشب على حقيبة فرنجية. بالتأكيد ثمة نزاعات مهمة اخرى على هامشها منها الانقسام المستجد بين الثنائيتين المسيحية والشيعية، احدهما في مواجهة الاخرى.

يوم وضع الرئيس فؤاد شهاب قانون 1960، وكان من تفصيل نسيبه الشهابي الآخر المدير العام لوزارة الداخلية الامير عبدالعزيز شهاب، عذره اجراء انتقالياً مؤقتاً بغية تصحيح خلل في تمثيل نيابي نشأ عن انتخابات 1957، ما حملته عام 1960 على حل مجلس 1957 قبل اكتماله ولاية السنوات الاربع. لم يُدرج الرئيس الراحل قانون الاقضية في عداد اصلاح سياسي لم يُتَح له اجراءه شأن ما فعل عام 1959 مع اصلاح الاداري. الا انه لم يتوقع، ولا العهود التي تلته، ان يعيش اكثر من نصف قرن. قبل ان تعيد احياهه تسوية الدوحة عام 2008، ايده الرئيس رفيق الحريري عشية اغتياله



رئيس المجلس:
كلام المشنوق... أعوذ
بالله لا يلزم احداً



عام 2005 رغم تمسكه ببيروت دائرة انتخابية واحدة. قبله قالت به بالحاح بكركي مذ رفضت قانوني 1992 و1996 ولم تقنع بدوائر قانون 2000، وكاد يستجيب طلبها وزير الداخلية سليمان فرنجية حتى شباط 2005. عندما يُسأل رئيس مجلس النواب رأيه في الكلام الاخير لوزير الداخلية نهاد المشنوق عن تعذر الاتفاق على قانون جديد للانتخاب وايحائه بانتخابات نيابية وفق القانون النافذ، يجيب: «هذا الكلام سمعته من زمان. على الآخرين ان يسمعهوا أيضاً. عندما تحدثنا عن سلة، فيها الاتفاق على الحكومة وقانون الانتخاب قبل

الاصحاب المتنامي

تدريباً من السر الى العلت يعطي، شاء المعنيون أم لا. بعد مكابرة طويلة وانكار اطول، شهادة للرئيس فؤاد شهاب. بعد 56 عاماً لا يزال قانون 26 نيسان 1960. المسمى اليوم «قانون الستين». يحظى بأوسع تأييد سياسي واصرار عليه كانه ابن اليوم

نقولاً ناصيفاً

يوماً بعد آخر يتضح، اكثر فاكثر، سبب تعثر تأليف حكومة الرئيس سعد الحريري واستنزاف هيبة العهد في شهره الاول كانه في منتصفه، يتجاذبه فريق موال وأخر معارض. حقيبة النائب سليمان فرنجية عقبة، لكنها لم تمس بعد ازمة ومشكلة مستعصية. تطوع الرئيس نبيه بري لحلها، فترتث الرئيس المكلف ينتظر مزيداً من التشاور. لا احد يتحدث عن عقبة سواها في الظاهر على الاقل. على ان المشكلة تقيم في مكان آخر هو الانتخابات النيابية المقررة قانوناً ما بين 20 نيسان و20 حزيران.

في العلق معظم الافرقاء يقولون انهم لا يريدون قانون 2008 المنبثق من تسوية الدوحة وكان شهد دورة انتخابية واحدة عام 2009 وتطلّى وراءه تمديدان للبرلمان عامي 2013 و2014 افضيا الى ولاية كاملة ثانية. في السر لا احد تقريباً يريد قانوناً جديداً للانتخاب، ولا يريد خصوصاً ان يغامر بكتلته النيابية الحالية ويخسرهما، وليس قادراً في المقابل على فرض قانون انتخاب يحافظ على جمه السياسي الراهن. الا ان الجميع متفقون، في الظاهر كذلك، على الذهاب الى انتخابات 2017. مع الحاحهم على رفض تمديد ثالث. بذلك يعاد تدريجاً تعويم قانون 2008، ما دام هو النافذ، كي تجرى على اساسه الانتخابات النيابية العامة المقبلة. في



بري: لا وجود لاي عرض من الحريري لفرنجية على عكس كل ما يشاع (هيلم الموسوي)

ولادة الحكومة». وقد أشار الرئيس بري لـ «الأخبار» إلى أن «الأمر لا تزال على حالها، وهو لن يفتح أي موضوع بشأن أي حقيبة مع رئيس تيار المرده سليمان فرنجية، لأنه لا وجود لأي عرض من الرئيس الحريري على عكس كل ما يشاع». وفيما نقلت قناة «أو تي في»، أمس عن مصادر مواكبة لتأليف الحكومة أن «البحث دخل جدياً في عرض حقيبة وزارية على تيار المرده، غير الحقائق الثلاث التي يطالب بإحداها حالياً، أي وزارات الاتصالات، الطاقة والأشغال»، سرت معلومات غير مؤكدة تفيد بأن «الرئيس عون مستعد لحل العقدة المتعلقة بحقيبة المرده، لكنه في انتظار الوزير باسيل لبت هذا الأمر». وقالت مصادر سياسية إن «باسيل سيزور رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، للتباحث في أمر حقيبة الأشغال»، بالتزامن مع ما تردد عن «زيارة سيقوم بها جعجع إلى قصر بعيدا».

السؤال، دعوت كتلة «الوفاء للمقاومة» إلى «الإسراع في تأليف الحكومة»، مشيرة إلى أنه «لا مبرر للتأخير، وخصوصاً أن العقوبات ليست عصبية على الحل»، مطالبة بـ «توسيع قاعدة التمثيل لتشمل كل المكونات». وفي بيان لها بعد اجتماعها أمس، أعربت الكتلة عن استهجانها لـ «المماطلة في انجاز قانون الانتخاب، وكان المقصود احباط الشعب الذي يرفض التمديد وقانون الستين».

الخلافات المستمرة على مقاربة الوضع السوري. فتدخل حزب الله في حرب سوريا، ومشاركته في معركة حلب، لا صلة لهما بالموقف اللبناني الرسمي، لا سابقاً ولا حالياً. وانتخاب تيار المستقبل لعون، لا يعني التسليم بأي من القراءات الإقليمية السابقة لعون. ووصول عون إلى قصر بعيدا يعني ان مرحلة تدوير الزوايا مطلوبة، لأن مواقف عون العلنية من الرابية تختلف جذريا عن مواقفه من بعيدا، ازاء سوريا وحروبها الطويلة ومستقبلها، وخصوصاً ان عون لن يبقى وحيداً في مقاربة الشأن السوري، بعد تأليف الحكومة، ووزير الخارجية جبران باسيل المفترض ان يبقى في منصبه سيكون ايضا تحت

رسم وقائع جديدة على الارض، ومحاولة الانظمة المجاورة لسوريا التكيف مع هذه التطورات، ومجاعة تداعياتها، مع ابقاء كل الاحتمالات مفتوحة، وخصوصاً في ظل الكلام عن ان ما يجري في حلب محصور فيها، وان حلب لن تكون خاتمة حروب سوريا الطويلة، بل قد تكون خاتمة التدخل الروسي العسكري في الشكل الكبير الذي جرى فيه. وفيما تنتظر سوريا والمنطقة تسلم الادارة الاميركية الجديدة مهماتها لاستطلاع موقف الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب فعلياً من مصير نظام الاسد، ومفاوضات مع روسيا التي تحاول خلق دور احادي لها في سوريا، فان لبنان مقبل على مرحلة حساسة داخلياً، تعكس



عون يتسلم اوراق اعتماد السفارة الاميركية اليزابيت ريتشارد (دالاتي ونهار)

التخلي عن رسم استراتيجية العهد في مقاربة انعكاس وضع سوريا ومستقبلها على لبنان. والزخم الدبلوماسي الغربي والاقليمي الذي يشهده لبنان حالياً، يمكن الاستفادة منه في تحويل الزيارات ذات المستوى الرفيع، التركية والامانية والكندية، بعد الزيارات السعودية والقطرية، وغيرها المتوقعة، من مجرد تهنئة بالانتخاب الى تفعيل الدعم الاقليمي والدولي للبنان في مواجهة محنة الارتدادات السورية عليه، على كل المستويات الاقتصادية، وهي باتت تمثل اعباء مكلفة، والامنية التي تتزايد في شكل خطر، مع الضغط المستمر للمساهمة في حل ازمة النازحين المستفحلة، لانها اول وآخرها من العناصر المنفجرة داخلياً.

سقف قرار الحكومة ورؤيتها لاي تطور عربي، كما سبق ان قال بنفسه بعد الضجة التي اثيرت، من دون وجه حق، حول موقفه في الجامعة العربية. لذا يكمن سر العودة الى الحديث عن الحياض كأهون الشرور، تفادياً لاي مطبات وعثرات لا يريد لها اي طرف من الذين شاركوا في ترتيب انتخاب رئيس للجمهورية، في انتظار استتباب الوضع الداخلي (حكومة وانتخابات نيابية) وبلورة اكثر وضوحاً للوضع السوري. وهو امر قد يساهم في تخفيف نوتر جميع الافرقاء، ولا سيما بعد الاحتضان السعودي لانتخاب عون ودعوته الى زيارتها ما اثار حساسيات محلية، لكن الوقوف على الحياض لا يعني